



جامعة الدول العربية : ضمانات عامّة من العمل العربي المشترك

الأمانة العامة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 03-01/116(25/09)-04م(14842)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة العادية (116)

الوثائق المعروضة على اجتماع المجلس

على مستوى كبار المسؤولين

الأمانة العامة: 2 سبتمبر/ أيلول 2025

المحتويات

الصفحة

- مذكرة شارحة بشأن: التنمية المستدامة. 3
- مذكرة شارحة بشأن: إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن. 50
- مذكرة شارحة بشأن: تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند ما يستجد من أعمال. 53
- تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 2025/5/8-7). 60

مذكرة شارحة
بشأن
التنمية المستدامة

مذكرة شارحة
بشأن
التنمية المستدامة

عرض الموضوع:

أولاً: الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية:

- عقدت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية اجتماعها (17) بتاريخ 2025/6/22 عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة مملكة البحرين. وقد شارك في الاجتماع ممثلو (15) دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية، فضلاً عن مشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وتحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة.

- تضمّن جدول أعمال الاجتماع العديد من الموضوعات الهامة، من بينها: القضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، التمويل المستدام في المنطقة العربية، تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، الرؤية العربية 2045، المبادرة الإقليمية للأمن المناخي، المبادرة العربية للاستدامة، الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة، الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، اليوم العربي للاستدامة. (مرفق 1: تقرير وتوصيات الاجتماع).

ثانياً: المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة:

تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13، قامت الأمانة العامة بتعميم مذكرة على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لدى الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة، بتاريخ 2025/5/26، مرفق بها مشروع تصور حول "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030"، وطلبت الموافقة بالمقترحات والمبادرات في موعد أقصاه أسبوعين، حتى يتسنى عرضها على اجتماع اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية (مرفق 2).

ثالثاً: التمويل المستدام:

- شاركت الأمانة العامة في فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية خلال الفترة 2025/7/3-6/30 بمدينة أشبيلية الأسبانية. وقد جمع المؤتمر ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية، وشاركت فيه الدول العربية بوفود رفيعة المستوى، وقدمت خلاله بيانات متعددة تضمنت رسائل لتعزيز مجالات التمويل.

- مثل المؤتمر نقطة تحول في الجهد الدولي لسد فجوة التمويل العالمي، حيث خرج هذا المؤتمر بخطة تنفيذية واضحة من خلال "التزام أشبيلية". وبالرغم من أن التحديات لازالت قائمة، خصوصاً ما يتعلق بالديون وإصلاح النظام المالي العالمي، إلا أن المؤتمر بعث برسالة قوية بأن التمويل هو مسؤولية جماعية وأن الوقت بدأ ينفذ قبل حلول عام 2030.
- أتاح المؤتمر مساحة مهمة لإجراء محادثات معمقة وشاملة حول تمويل التنمية. وكان فرصة جيدة لجمع أصوات من قطاعات الضرائب والديون والتجارة والتمويل الخاص، لكسر الحواجز وإثارة أفكار جديدة حول كيفية عمل هذه الأدوات جنباً إلى جنب على أرض الواقع.
- عبرت وفود الدول النامية خلال المؤتمر عن قلقها من تزايد شروط التمويل الخارجي، وضرورة منح الدول حيزاً مالياً أكبر لاتخاذ قراراتها التنموي. كما دعا القطاع الخاص إلى شراكات واضحة، بيئة تنظيمية مشجعة، وإجراءات أكثر مرونة لتحفيز الاستثمار المستدام. من جانب آخر، شددت المنظمات الإقليمية، خلال مشاركتها، على أهمية التكامل الإقليمي في بناء قدرات الدول وتسهيل الوصول إلى التمويل. كما تم التأكيد على الحاجة إلى دعم خاص للدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة، وضرورة تكييف المعايير الدولية بما يراعي خصوصيات المنطقة.
- قامت الأمانة العامة بالتعاون مع لجنة (الاسكوا) بتقديم مبادرة بعنوان "الجسور: بناء القدرة على الصمود من خلال منظومات حوكمة رقمية مبتكرة"، والتي تم إدراجها على "منصة أشبيلية للعمل" التي تتضمن أكثر من 130 مبادرة مطروحة لتحويل التعهدات إلى نتائج فعلية. وتهدف هذه المبادرة إلى تقديم حلول لتعزيز القدرات الوطنية وتحفيز الاستثمار الخاص وتتبع التقدم السريع في أهداف التنمية المستدامة، من خلال تسخير الذكاء الاصطناعي لتحسين الحوكمة والنظم البيئية. كما تهدف إلى تحفيز الشراكات العالمية وتشجيع اعتماد مجموعة من الأدوات الرقمية المبتكرة استناداً للهدف (17) من أهداف التنمية المستدامة المعني بالشراكات.
- صدر عن المؤتمر وثيقة "التزام أشبيلية" شملت: إعادة التأكيد على الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الدعوة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب، توسيع الحيز المالي عبر تعبئة الموارد المحلية، متابعة تنفيذ الالتزامات من خلال آليات مساءلة وطنية وإقليمية.

رابعاً: المعرض العربي للاستدامة:

- نظمت الأمانة العامة فعاليات المعرض العربي للاستدامة في نسخته الأولى، وذلك خلال الفترة 18-2025/5/20 بمدينة القاهرة، وبرعاية جامعة الدول العربية وبالتعاون مع تحالف "شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة". وقد اشتملت فعاليات المعرض على عدة جلسات نقاشية، كان من بينها: جلسة حول "الشراكة الفعالة من أجل مستقبل مستدام"، جلسة حول "الاستثمار في المستقبل: دور وفوائد القطاع الخاص من تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جلسة حول "الإعلام المستدام: دور الإعلام في تعزيز ثقافة التنمية"، جلسة حول "التكنولوجيا المالية من أجل الاستدامة - الابتكار في تمويل المستقبل الأخضر"، جلسة حول "منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الاستدامة"، جلسة حول "البورصات والاستثمار المستدام"، جلسة حول "الآفاق الجديدة لمستقبل الاقتصاد الأخضر". كما تضمن برنامج فعاليات المعرض عقد (الملتقى العربي

للحوكمة والاستدامة)، الذي جاء تنظيمه انطلاقاً من أهمية الحوكمة والاستدامة كركائز أساسية لتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية.

خامساً: اليوم العربي للاستدامة:

– يهدف اليوم العربي للاستدامة إلى التركيز على الجهود الوطنية والإقليمية من أجل تفعيل تنفيذ خطة 2030 بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية للدول العربية. كما يهدف إلى أن يكون محركاً إعلامياً تركز من خلاله المنطقة العربية على التوعية بمفاهيم الاستدامة وإنجازات الدول العربية وأصحاب المصلحة المختلفين في تحقيق الأهداف الأممية من أجل رفاه الشعوب العربية، ويلقي الضوء على أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وسبل خلق مناخ عربي داعم لها. وستكون هذه الفاعلية بمثابة فرصة كبيرة لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات والتجارب لبناء مستقبل أفضل للمنطقة العربية وخارجها.

– وخلال الاحتفالية الخاصة باليوم العربي للاستدامة 2025، التي نظمتها الأمانة العامة تحت شعار "تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة في المنطقة العربية"، وذلك بتاريخ 2025/5/22 في مقر الأمانة العامة، تم تكريم سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي ولي عهد إمارة الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم منحه جائزة الشخصية العربية الرائدة في مجال الاستدامة.

• كما تم تكريم كل من السيدة/ سحر الجبوري رئيسة مكتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الأونروا، والسيد/ معاوية الصقلي العضو المنتدب التجاري – وفا بنك إيجيب، والسيد/ محمد علي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمصرف أبوظبي الإسلامي بجمهورية مصر العربية، والمهندسة فاطمة الحنطوبي مدير إدارة البحوث والتشريعات – هيئة الفجيرة للبيئة، والسيد/ خليل محمود أبو الرّب رئيس مجلس إدارة شركة هارموني – D5، والدكتور/ إبراهيم علي محمد رئيس مجلس الإدارة – جمعية أصدقاء البيئة الإماراتية، والمهندس/ روجي العربي رئيس مجلس إدارة – مؤسسة الجمهورية الجديدة للتنمية رئيس لجنة منظمات المجتمع المدني تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة، والسيد/ عادل ياسين رئيس لجنة العلاقات العامة والتسويق – تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة.

• كما جاء تكريم جامعة الدول العربية للطالبة صوفيا هلال العضو في المجلس القيادي العالمي لمبادرة الأمم المتحدة "Generation Unlimited" بهدف تعزيز ثقافة الاستدامة بين الأجيال الشابة، والتأكيد على دور الأطفال واليافعين في دعم أجندة الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتعد صوفيا هلال أصغر عضو في المجلس القيادي العالمي لمبادرة الأمم المتحدة "Generation Unlimited"، وهي مبادرة تعنى بتمكين الشباب وربطهم بفرص التعليم والتوظيف وريادة الأعمال.

• وعلى هامش الفعالية، وقّعت جامعة الدول العربية مذكرات تفاهم مع كل من مكتب سمو ولي عهد إمارة الفجيرة، وجمعية أصدقاء البيئة الإماراتية، وبنك أبوظبي الإسلامي.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.



الأمانة العامة

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

الاجتماع السابع عشر

للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية
المستدامة 2030 في المنطقة العربية

22 يونيو 2025

عبر تقنية الفيديو كونفرانس

التقرير والتوصيات

الاجتماع السابع عشر
للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
2025/6/22
عبر تقنية الفيديو كونفرانس

أولاً:

افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية والذي عقد عبر تقنية الفيديو كونفرانس، حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت الشكر الى دولة الامارات العربية المتحدة على ترأسها للاجتماع السادس عشر للجنة العربية في ديسمبر 2024 في أبو ظبي. وأشارت الى ان الاجتماع السادس عشر للجنة شهد المشاركة حضوريا لبعض المشاركين والبعض الآخر عن بعد (Hybrid)، ثم أعطت الكلمة لممثلة مملكة البحرين رئيس الاجتماع السابع عشر للجنة العربية للتنمية المستدامة.

ترأست الاجتماع الأستاذة/ دانة حمزة الوكيل المساعد للتنمية المستدامة - وزارة التنمية المستدامة بمملكة البحرين، وذلك وفقاً لرئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية، حيث ألقت الكلمة الافتتاحية والتي رحبت فيها بالسادة الحضور، كما وجهت الشكر لإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، وأشادت بدورها الفاعل في دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، كما أشارت ان هذا الاجتماع يمثل فرصة لتعزيز العمل العربي المشترك من أجل مستقبل واعد لشعوبنا، ويأتي في سياق استكمال جهود مملكة البحرين التي تشرفت أيضاً برئاسة "قمة البحرين" الثالثة والثلاثين، والتي سعت لتعزيز الشراكة الأخوية والاستراتيجية لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة في المنطقة.

وقد تطرقت في كلمتها إلى انه تم إطلاق عدد من المبادرات من ضمنها الدعوة لمؤتمر دولي للسلام ودعم الاعتراف بدولة فلسطين وتوفير الخدمات التعليمية والصحية للمتأثرين من النزاعات وتطوير التعاون العربي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي.

حيث تبنت مملكة البحرين مبادئ الاستدامة منذ وقت مبكر، منذ إطلاق رؤية البحرين الاقتصادية 2030 في عام 2008، المبنية على الاستدامة والعدالة والتنافسية. وقد شكلت هذه الرؤية إطاراً وطنياً يعزز الاستدامة كخيار استراتيجي في النهج التنموي، مما مهد لتكامل الجهود الوطنية مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وتأكيداً على التزام مملكة البحرين بتحقيق التنمية المستدامة، فقد جاء إنشاء وزارة مستقلة للتنمية المستدامة في عام 2022، لتكون الأولى من نوعها في المنطقة، مما يعكس تحولاً نوعياً في التعامل مع هذا الملف الاستراتيجي. حيث تُعنى الوزارة بتنسيق الجهود مع الجهات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ المشاريع والمبادرات المعنية بالتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وقد قطعت المملكة خطوات متقدمة في مواءمة برامجها مع مقاصد وأهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز البنية التشريعية وتفعيل الشراكات على جميع المستويات والأصعدة. وبما أن مسرعات التنمية المستدامة كالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والشمول المالي وقوة البيانات، تعد عنصراً محورياً في تسريع وتيرة التقدم المحرز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل التحديات العالمية. ومن هذا المنطلق تتمتع مملكة البحرين بتجربة رائدة في هذا المجال حيث أطلقت البحرين منظومة رقمية تضم أكثر من 750 خدمة إلكترونية، مما أسهم في تقليص الوقت والتكلفة لهذه الخدمات.

ومن المبادرات النوعية أيضاً، إطلاق تطبيق "حكومتي" والمفتاح الإلكتروني المطور (eKey 2.0)، والذي يتيح الوصول الموحد إلى الخدمات الحكومية عبر الهواتف الذكية مما يعكس نقلة نوعية في

تجربة المستخدم وتحسين الكفاءة الحكومية. هذا وقد تبوأَت المملكة المركز الأول عالمياً في تبني التكنولوجيا الحكومية وفقاً لمؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية 2023 IMD، والمركز 13 عالمياً في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية، والمركز 18 في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة لعام 2022.

كما أطلقت المملكة مؤخراً حزمة وطنية من خلال صندوق العمل تمكين لتدريب 50 ألف بحريني على مهارات الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، وتأتي جميع هذه الجهود من توجه الحكومة لوضع المواطن في صميم برامج التنمية، مع التركيز على أولويات مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم. حيث نعمل بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف بروح الفريق الواحد.

وفي الختام، توجهت الأستاذة دانة حمزة بالشكر الى الأمانة الفنية والدول الأعضاء على جهودهم، مؤكدة التزام مملكة البحرين بدعم العمل العربي المشترك نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وبمواصلة التعاون المثمر مع الدول العربية لنقل تجربة مملكة البحرين الرائدة في الإصلاح والتحديث التنموي، وتطوير العمل الإنساني الدولي، ودعم تقدم المرأة والشباب، وتبني الابتكار المالي والتعليمي والتحول الرقمي، وترسيخ ثقافة التسامح وقيم العيش المشتركة.

شارك في الاجتماع 15 دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية)، فضلاً عن مشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا وتحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة.

ثانياً:

استعرضت السيدة ندي العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مشروع جدول الأعمال المرسل الى نقاط الاتصال بالدول العربية وبعد الإيضاحات تم إقرار جدول الاعمال على النحو التالي:

البند	الموضوعات
البند الأول	القضاء على الجوع في المنطقة العربية
البند الثاني	المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة
البند الثالث	التمويل المستدام في المنطقة العربية
البند الرابع	تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات
البند الخامس	المبادرة الإقليمية للأمن المناخي
البند السادس	المبادرة العربية للاستدامة
البند السابع	الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة
البند الثامن	الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
البند التاسع	اليوم العربي للاستدامة
البند العاشر	الرؤية العربية 2045
البند الحادي عشر	شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
البند الثاني عشر	موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
البند الثالث عشر	ما يستجد من أعمال

البند الأول: القضاء على الجوع في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ

- الترحيب بعقد ورشة العمل الإقليمية حول دعم الدول العربية في سن تشريعات خاصة بقضية الحد من فقد وهدر الأغذية مع البرلمان العربي وأعضاء اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع وذلك خلال الربع الأخير من عام 2025.

البند الثاني: "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،
تعميم الأمانة العامة رقم 2/4/5/12/25 بتاريخ 2025/5/26 بشأن خارطة طريق نحو تحول رقمي
مستدام 2025 - 2030
المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،
الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،
وبعد المناقشة،

توصيـبـ

- 1) قيام الأمانة الفنية للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة بمتابعة تنفيذ خطة عمل "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030 بالتعاون مع الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات التمويلية والقطاع الخاص.
- 2) تعزيز الشراكات وبناء القدرات للدول العربية في مختلف مجالات الاستدامة عن طريق مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة.
- 3) استمرار التعاون والتنسيق بين مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية والشركاء الإقليميين والدوليين في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"

البند الثالث: التمويل المستدام في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ

1) الطلب من الأمانة الفنية للجنة عرض نتائج مشاركة وفد الأمانة العامة في اعمال "المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية" خلال اعمال الاجتماع القادم للجنة.

2) الترحيب بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة والتي عقدت بتاريخ 2025/5/17 ببغداد بجمهورية العراق تحت عنوان "التمويل المستدام في المنطقة العربية".

البند الرابع: تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي به:

- الترحيب بعقد اول ورشة عمل حول اعتماد ودعم تفعيل أنشطة مبادرة الترابط الثلاثي من خلال نهج الأمن البشري الواعي بالمخاطر لمواجهة تحديات التنمية والتخفيف من حدة الأزمات والحفاظ عليها، ومنع تكرار النزاعات، وتسريع العملية القائمة من خلال نهج الأمن الإنساني الواعي بالمخاطر، خلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو 2025 في بغداد.

البند الخامس: المبادرة الإقليمية للأمن المناخي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي —

- 1) الترحيب بالمشاورات الجارية مع المنظمات والجهات الدولية والاتحاد الأوروبي وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية والشركاء للتعاون في المبادرة الإقليمية للأمن المناخي في المنطقة العربية.
- 2) قيام الأمانة الفنية للجنة بموافاة الدول العربية بالنتائج التي يتم التوصل إليها واستعراضها خلال الاجتماع القادم للجنة.

البند السادس: المبادرة العربية للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد المناقشة،

توصيـ

1) الترحيب بمخرجات اجتماعات مجموعة التنسيق الإقليمية لدراسة إنشاء صندوق عربي استثماري، وموافقة

الدول العربية بنتائج الدراسة.

2) دعوة الدول العربية للمشاركة الفاعلة في فعاليات "المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى للاستثمار

والاستدامة" في نسخته الثانية ضمن فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة سبتمبر 2025

البند السابع: الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة
اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،
المذكرة الشارحة لهذا البند،

تعميم الأمانة العامة رقم 2/4/5/14/25 بتاريخ 2025/6/4،
الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة
وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،
وبعد المناقشة،

توصي —

- 1) الأخذ علماً بالعرض المقدم من مستشار الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة حول تنفيذ خطة عمل الفريق لعام 2025.
- 2) الطلب من الفريق موافاة الدول بمنهجية إعداد الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة بناءً على أولويات الغايات.
- 3) الطلب من الأمانة الفنية للفريق متابعة تنفيذ توصيات ورشة العمل الأولى للفريق والتي عقدت بتاريخ 2025/5/5-4 عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

البند الثامن: الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة. وبعد المناقشة،

توصي بـ:

(1) الترحيب بعقد النسخة السادسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال الفترة 15 - 18 سبتمبر

2025 في جمهورية مصر العربية.

البند التاسع: اليوم العربي للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

بيان النسخة الثالثة لليوم العربي للاستدامة

وبعد المناقشة،

توصيـبـ:

- الترحيب بقيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالاحتفال باليوم العربي للاستدامة في نسخته الثالثة والتي عقدت يوم 22 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة بتشريف سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي ولي عهد إمارة الفجيرة بدولة الامارات العربية المتحدة.

البند العاشر: الرؤية العربية 2045

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

- الترحيب بالقرار رقم 101 الصادر عن الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بتاريخ 2025/5/17 بجمهورية العراق، بشأن الموافقة على الوثيقة النهائية للرؤية العربية 2045 كوثيقة استرشادية لوضع وإعداد استراتيجيات وبرامج الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية.

- دعوة فريق العمل المعنى بالرؤية العربية 2045 لعقد الاجتماع الأول بشأن الرؤية بعد الموافقة عليها في صيغتها النهائية.

البند الحادى عشر : شركات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
أطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة
وبعد استماعها إلى العروض المقدمة من الشركاء،
وبعد المناقشة،

توصيـ

1) تقديم الشكر للإسكوا على العرض المقدم حول الشراكة والتعاون بين جامعة الدول العربية والإسكوا في مجالات التنمية المستدامة ولاسيما فى ورش العمل الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية ونتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2025.

2) الترحيب بعرض تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة بشأن عقد النسخة الأولى من المعرض العربى للاستدامة بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة خلال شهر مايو 2025 بجمهورية مصر العربية.
(مرفق تقرير موجز عن المعرض)

البند الثانی عشر: موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية،
موعد اجتماعات مجلس الجامعة مارس 2025،
موعد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فبراير 2025،
وبعد الاستماع لمدخلات الدول العربية أعضاء اللجنة.
وبعد المناقشة،

توصي بـ

- عقد الاجتماع الثامن عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، خلال شهر ديسمبر 2025، على أن يحدد مكانه وتاريخه لاحقاً.



إدارة التنمية المستدامة
والتعاون الدولي

مرفق النسخة المحدثة
طريقه الطريق

الرقم: 2/4/5/12/25

التاريخ: 2025/5/26

مرفق 2

عاجل جدا

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي - مكتب الأمين العام) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة (جميع المندوبيات)،

تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية على المستوى الوزاري (ق2482 - د.ع 115 - 2025/2/13) والذي عقد بمقر الأمانة العامة، الفقرة الرابعة والتي تنص على ما يلي: "الترحيب بإطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030، والتي تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة، والدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص".

تتشرف الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي - مكتب الأمين العام) بأن ترفق طيا مشروع تصور حول "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030" والتي تهدف الى تعزيز وتشجيع الاستثمار في التحول الرقمي بالمنطقة العربية، للتفضل بالاطلاع وموافاتنا بمقترحات/مبادرات/ شركاء إقليميين في موعد أقصاه اسبوعين من تاريخ الارسل حتى يتسنى إتخاذ اللازم. علما بأنه سيتم عرضها في بند "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" خلال اعمال الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية المزمع عقده يوم 23 يونيو 2025 في المنامة بمملكة البحرين.

للتسيق والتواصل مع مسئولة الملف السيدة/ أمل خالد aml.khalid@las.int /00201000057888

وفى هذا الصدد، يرجى من المندوبية الدائمة الموقرة تأمين وصول هذا الخطاب الى الجهات المعنية ذات العلاقة (التنمية المستدامة - التكنولوجيا والتحول الرقمي - الذكاء الاصطناعي) لدى دولتكم الموقرة،

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها.

أمل خالد



التصور المحدث حول

خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام

2030 - 2025



المقدمة:

أصبح التحول الرقمي المستدام أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وذلك بسبب الأدوار الهامة التي تؤديها التقنيات الحديثة اليوم مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وغيرها، وما أحدثته من نوعية هائلة التي حققتها في مختلف مجالات تنمية الحياة،

ومع تزايد اهتمام الدول العربية وجهودها نحو التحول الرقمي، أصبحت هناك حاجة ملحة لوضع خارطة طريق عربية واضحة تضمن تحقيق تحول رقمي متكامل ومستدام في المنطقة العربية.

تشكل هذه الوثيقة تصوراً مبدئياً لخارطة طريق يتم إعدادها ضمن الاهتمام الكبير - في إطار منظومة جامعة الدول العربية - بدعم التحول الرقمي المستدام في المنطقة العربية.

حيث تهدف خارطة الطريق إلى رسم مسار استراتيجي ووضع رؤية مستقبلية طموحة لتعزيز الاستثمار في التحول الرقمي المستدام في الدول العربية خلال الفترة (2025-2030)، وتتضمن الخارطة مقترح خطة عمل تنفيذية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص.

وستبين خارطة الطريق بمعية خططها التنفيذية بوضوح مصفوفة الخطوات والإجراءات المطلوبة لتعزيز التحول الرقمي المستدام في الدول العربية، وستلقي الضوء على ما تحتاجه المنطقة العربية من استثمارات مستدامة، وسياسات متكاملة، وشراكات استراتيجية لتحقيق اقتصاد رقمي عربي تنافسي وآمن وشامل بحلول عام 2030.



(1) مرجعية الإعداد:

- انبثقت هذه الوثيقة عن مخرجات ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقمي والتنمية المستدامة" (إحدى المجموعات الإقليمية التابعة للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة)، والتي انعقدت في 16-17 ديسمبر 2024 في أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة، حيث تم تقديم مقترح يتعلق بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة والاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي "ومختلف الشركاء الإقليميين في إطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030 تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص.
- تبنت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية هذا المقترح في اجتماعها السادس عشر والذي انعقد في 17 ديسمبر 2024 في أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة، وذلك ضمن توصيات البند الثاني المتعلق بالمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة.
- تم الترحيب بتوصية اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بشأن هذا المقترح في الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة في مقر الأمانة العامة للجامعة بتاريخ 2025/2/13، وذلك ضمن بند (التنمية المستدامة) القرار رقم (2482)، جاء نصه على النحو الآتي: الترحيب بإطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025-2030، والتي تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة والدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص.



(2) الرؤية والأهداف:

الرؤية:

تحقيق تحول رقمي شامل ومستدام في المنطقة العربية، من خلال جعلها بيئة جاذبة للاستثمارات المستدامة وداعمة للابتكار، والتي من شأنها تحقيق اقتصاد رقمي ذي مستوى تنافسي عالمياً، يتسم بأنه آمن ومتكامل ومستدام، وذلك بحلول عام 2030.

الأهداف:

- تهدف خارطة الطريق بخطتها التنفيذية للفترة (2025-2030) إلى تحقيق الآتي:
1. دمج عناصر الاستدامة في عملية التحول الرقمي في الدول العربية، مع التركيز على تعزيز فرص الاستثمار في التحول الرقمي المستدام في المنطقة العربية.
 2. سد الفجوات الرقمية، من خلال تطوير بنية تحتية رقمية مستدامة، وبما يضمن تغطية رقمية شاملة في جميع أنحاء المنطقة العربية.
 3. تسريع رقمنة الخدمات الحكومية بما يكفل تقديم خدمات رقمية ذكية ذات جودة عالية وسهولة الوصول، من خلال وضع المحفزات التي من شأنها تسريع تبني الحكومة الإلكترونية المستدامة والذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة.
 4. تنمية المهارات وبناء القدرات في مجال التحول الرقمي المستدام، بما يشمل إطلاق برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز مهارات الأفراد في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والتقنيات الحديثة، لسد الفجوة الرقمية ومواكبة احتياجات سوق العمل المستقبلي.
 5. تحفيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال الرقمية المستدامة، بما يشمل دعم الشركات الناشئة والمشاريع التكنولوجية الصغيرة والمتوسطة من خلال حاضنات الأعمال.
 6. تعزيز تكنولوجيا الشمول المالي والأمن السيبراني وحماية البيانات عبر تشريعات وسياسات متقدمة تضمن بيئة رقمية آمنة للمؤسسات والأفراد.



7. تعزيز التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، وما يتطلب ذلك من استثمارات تتعلق بدعم البنية التحتية المالية الرقمية واعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني.
8. دعم التحول الرقمي في القطاعات الحيوية، وما يتطلب ذلك من استثمارات لتعزيز تطبيق التقنيات الرقمية في هذه المجالات مثل الصحة، التعليم، الطاقة، الصناعة، المدن والمجتمعات، السياحة والنقل، وذلك لغرض تعزيز الكفاءة والاستخدام القطاعية.
9. تنسيق الجهود بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من خلال إنشاء آليات تعاون فعالة بين مختلف أصحاب المصلحة لضمان الشمولية والمشاركة واستفادة الجميع من تطوير الاقتصاد الرقمي.
10. تعزيز التكامل الرقمي العربي، بما يشمل تبادل الخبرات الرقمية بين الدول العربية، وتوحيد المعايير الرقمية، وتنمية مشروعات التعاون والتكامل المستدام في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي.
11. تعزيز التطبيق التكاملي والمنسق للسياسات والاستراتيجيات الرقمية الموضوعة في نطاق المنطقة العربية، مثل الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، الرؤية الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي، وغيرها.
12. تعزيز الشراكات الدولية والإقليمية لضمان استفادة المنطقة العربية من أفضل الممارسات والخبرات العالمية في مجال التحول الرقمي المستدام.
13. ضمان مواكبة المنطقة العربية لتحقيق أهداف التعاهد الرقمي العالمي، وتنفيذ الالتزامات والإجراءات التي يشتملها، وغير ذلك من الالتزامات الرقمية الدولية.



(3) التكامل مع الوثائق ذات الارتباط:

ترتبط خارطة الطريق بعلاقات تكاملية مع عدة وثائق أساسية، وذلك من حيث إن إعداد خارطة تستند على هذه الوثائق كمرجعيات، كما إنها تستهدف دعم وتحقيق الأهداف الموضوعية في تلك الوثائق، منها الآتي:

التعاهد الرقمي العالمي:

يُعدّ التعاهد الرقمي العالمي جزءًا من ميثاق المستقبل الذي صدر عن قمة المستقبل العالمية التي عقدت في عام 2024، وذلك كخطوة تاريخية نحو رسم مستقبل أفضل للبشرية. ونظمت الأمم المتحدة هذه القمة ضمن فعاليات الدورة (79) للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك، يومي 22- 23 سبتمبر 2024. ويهدف التعاهد إلى تعزيز التعاون الرقمي العالمي وحوكمة التكنولوجيا بشكل منصف ومستدام. وبالتالي يشكل التعاهد فرصة للدول العربية لتعزيز التحول الرقمي من خلال الاستفادة من الدعم الدولي، وتطوير استراتيجيات رقمية متقدمة، وتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي الرقمي. ولذلك تستند خارطة الطريق إلى هذا التعاهد وبل تسعى إلى تحفيز الدول العربية على تنفيذ أهدافه الخمسة وبما يشمل من التزامات وإجراءات.

خارطة الطريق تستهدف تحقيق الأهداف الخمس للتعاهد الرقمي العالمي على مستوى المنطقة العربية





الأجندة الرقمية العربية 2023-2033:

تم اعتماد هذه الأجندة من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (32) المنعقدة في جدة في المملكة العربية السعودية في 2023/05/19. وتهدف الأجندة تحقيق (35) هدفاً موزعاً على خمس مجموعات. ويقترن كل من هذه الأهداف بمجموعة من الإجراءات المقترحة كسبيل لتحقيق الهدف. تستند خارطة الطريق على هذه الأجندة وتستهدف تدعيم تحقيق أهدافها وإجراءاتها.

خارطة الطريق تستهدف تحقيق أهداف وإجراءات الأجندة الرقمية العربية 2023-2033 الموزعة على خمس مجموعات

الأطر الاستراتيجية الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية

المجموعة الأولى

سياسات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة القانونية

المجموعة الثانية

مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة

المجموعة الثالثة

التحول الرقمي وسياسات الإدماج الاجتماعي

المجموعة الرابعة

السياسات الثقافية والإعلامية

المجموعة الخامسة



الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي:

تم إقرار هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته (28) في يناير 2025. وترتكز رؤية هذه الاستراتيجية على بناء اقتصاديات عربية قادرة على المساهمة في الناتج المحلي والعالمي من خلال تبني تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي عن طريق تمكين أفرادها ومؤسساتها من تحقيق أقصى استفادة منه في إطار أخلاقي محكم. وتتربط خارطة الطريق مع أهداف الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي والمحاور ومجالات التعاون المحددة في إطار هذه الاستراتيجية.

ترابط خارطة الطريق مع المحاور ومجالات التعاون المحددة
في الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي

وضع قواعد وإطار عربي متكامل لحوكمة الذكاء الاصطناعي
على مستوى الدول العربية

تعزيز استخدام وتبني الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته
في القطاعات ذات الأولوية في المنطقة العربية

وضع إطار عربي موحد لبناء القدرات البشرية وتنمية الوعي العام إزاء
القضايا الخاصة بالذكاء الاصطناعي

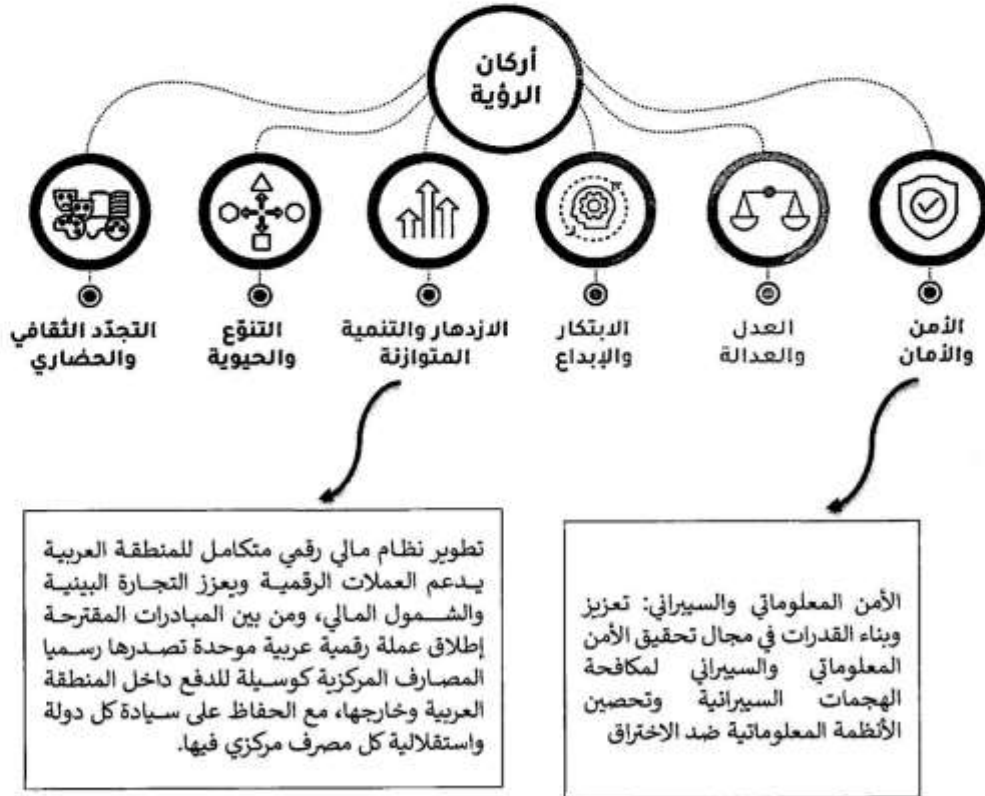
تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة العربية
في مجال الذكاء الاصطناعي

الشراكات والتعاون مع جهات ومنظمات إقليمية ودولية رائدة
في مجال الذكاء الاصطناعي



الرؤية العربية 2045:

تعد هذه الرؤية ثمرة جهود متضافرة، بادرت بها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبمشاركة جامعة الدول العربية، وذلك في ضوء الحاجة الماسة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتبين وجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ. تم إطلاق الرؤية ضمن أعمال الدورة الوزارية (31) للإسكوا، والتي عُقدت في الفترة 16-18 ديسمبر 2023 في القاهرة في مقر الأمانة العامة للجامعة، ومرفوعة لاعتمادها في القمة العربية المقرر عقدها في مايو 2025. وترتبط خارطة الطريق بشكل أساسي بهذه الرؤية في عدة مبادرات وهما (الأمن السيبراني) المدرج ضمن ركن (الأمن والأمان) و(العملة الرقمية) المدرجة ضمن ركن (الازدهار والتنمية المتوازنة) فضلا عن الابتكار والابداع. عوانب ارتباط خارطة الطريق بأركان الرؤية العربية 2045





الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي: مدخل استراتيجي لتحقيق الاستدامة الشاملة:

في ظل التحولات العالمية المتسارعة، فرض الاقتصاد الرقمي نفسه كأداة جوهرية لإعادة تشكيل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ورفع جاهزية الدول العربية لمتطلبات التحول الرقمي. ومن هذا المنطلق، جاءت الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي كمبادرة رائدة أطلقها الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع أكثر من 100 جهة دولية وإقليمية وأكاديمية، لتكون بمثابة خارطة طريق شاملة تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي متكامل ومستدام في الوطن العربي.

وقد تم اعتماد هذه الرؤية رسميًا من قبل القادة العرب في قمة جامعة الدول العربية بالجزائر عام 2022، وهو ما يُعد سابقة تاريخية تؤكد على التوافق العربي حول أهمية التحول الرقمي كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

تتضمن الرؤية أكثر من 50 برنامجًا ومشروعًا قابلاً للتنفيذ، موزعة على عدة محاور رئيسية تشمل: تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز القدرات البشرية، دعم الابتكار وريادة الأعمال، التحول في التعليم والصحة، وأتمتة الخدمات الحكومية، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي والتجارة الإلكترونية. وترتكز هذه الرؤية على مبادئ أساسية تشمل العدالة الرقمية، والحوكمة الرشيدة، والسيادة الرقمية، والتكامل الإقليمي، بما ينسجم مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

وتُعد الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي بمثابة الأساس الفكري والتنفيذي لـ "خارطة الطريق العربية للاستدامة والتحول الرقمي"، إذ إن التحول الرقمي لا يُعد خيارًا تقنيًا فحسب، بل هو أداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصادات العربية لتكون أكثر مرونة،



وتنوعًا، وشمولًا. فالرقمنة هي التي تمكّن من إدارة الموارد بكفاءة، وتحسين جودة الخدمات، وتمكين فئات الشباب والنساء، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وزيادة إنتاجية القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والتعليم.

كما تمثل الرؤية منصة لتعزيز التكامل العربي من خلال مشاريع رقمية عابرة للحدود، بما يسهم في خلق سوق رقمية عربية موحدة تدعم التجارة والاستثمار المشترك، وتعزز القدرة التنافسية العالمية للدول العربية في الاسواق العالمية.

ومن خلال هذه الرؤية، تسعى الدول العربية إلى بناء مستقبل رقمي مستدام يوازن بين الطموح التكنولوجي والعدالة الاجتماعية، ويعزز من قدرة المنطقة على الصمود أمام الأزمات وتحقيق تنمية شاملة تحفظ كرامة الإنسان العربي، وتحقق له الرفاهية والتمكين الاقتصادي.

ويُشكل اعتماد الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي نقطة انطلاق مركزية في بناء "خارطة الطريق العربية للاستدامة والتحول الرقمي"، حيث تترجم هذه الرؤية المبادئ العامة إلى سياسات ومشاريع قابلة للتنفيذ على مستوى الدول العربية. فهي لا تقدم فقط إطارًا للتحول الرقمي، بل تمثل كذلك جسرًا عمليًا نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال أدوات رقمية تُسرّع تحقيق الأهداف التنموية وتُفعّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن هنا، فإن خارطة الطريق هذه تُبنى على أسس واضحة، ومرجعية عربية موثوقة، ورؤية معتمدة من القمة العربية، لتكون وثيقة العمل الأهم في دعم مستقبل عربي رقمي مستدام.

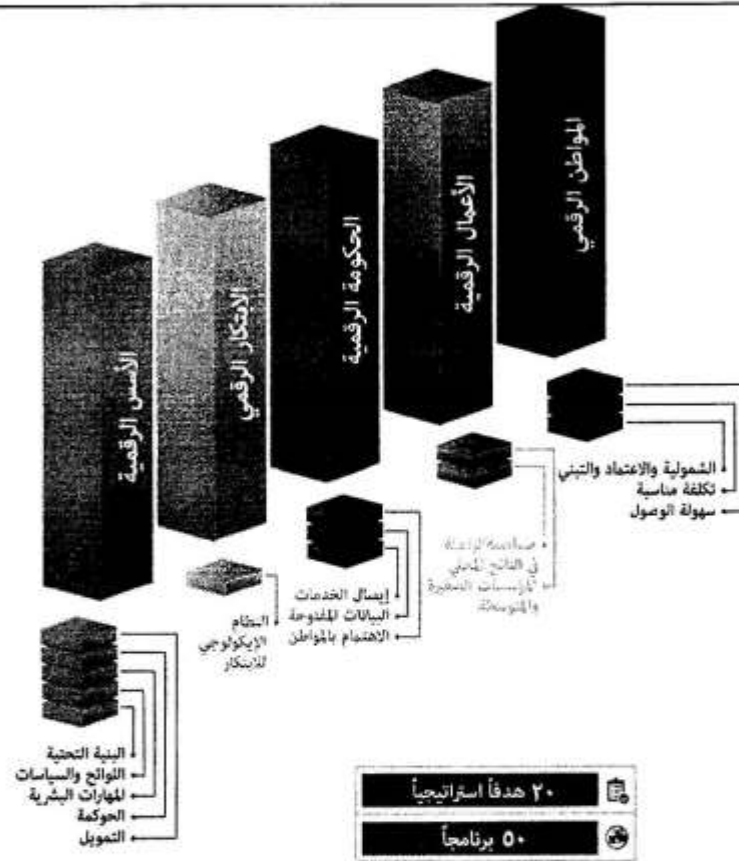


تصور مبدئي حول "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030"



رسم توضيحي (1) البيئة الايكولوجية المتكاملة التي تربط الاقتصاد بالتكنولوجيا

ومفاهيم وآثارها المستدامة



رسم توضيحي (2) هيكل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي



المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات :

- الرؤية الاستراتيجية 2030 للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات :

بناء مستقبل رقمي عربي " ذكي – آمن ومستدام "

من خلال تفعيل هذه الرؤية تعمل المنظمة على وضع إطار شامل للمساهمة في تشكيل معالم التحول الرقمي في المنطقة العربية. وتلعب كل ركيزة دورا حاسما في ضمان التقدم التكنولوجي والثقة الرقمية والاستدامة على المدى الطويل .

1.المستقبل الرقمي العربي الذكي :

وتركّز هذه الركيزة على الاستفادة من أحدث التقنيات لدفع النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار والإبداع والكفاءة عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية. كما تهدف إلى توظيف التكنولوجيا الذكية الناشئة لتحسين الخدمات، وزيادة الكفاءة في مختلف المجالات، وتقديم تجارب مستخدم أكثر تطورًا وراحة. ويسهم ذلك في تعزيز التجديد والإبداع الغاية من ذلك هو تحقيق الريادة الرقمية العربية على المستوى الدولي.

ويتّرجم ذلك من خلال العديد من المبادرات والأنشطة التي تركّز على الذكاء الاصطناعي، الحوكمة الرقمية، البنى التحتية الذكية والمهارات الرقمية والابتكار من أجل المساهمة في اقتصاد معرفي تنافسي.

2.المستقبل الرقمي العربي الآمن :

مع تسارع وتيرة التحوّلات الرقمية، يعد الأمن السيبراني وحماية البيانات من أهم الدعائم لضمان الثقة والاستقرار في النظم البيئية الرقمية .



ولذا نعمل على توفير وسائل وحلول فعّالة لتأمين الفضاء السيبراني وحماية البيانات والخصوصية الشخصية داخل الفضاء الرقمي شديد التشابك من أجل بناء مستقبل آمن وموثوق في المنطقة العربية يضمن النهج المتوازن بين الحماية والأمن من جهة والابتكار والتطور من جهة أخرى. ويشمل ذلك العمل على وضع سياسات وأطر موحدة لتعزيز أفضل ممارسات الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية من المخاطر السيبرانية .

كلّ ذلك بغاية بناء ودعم السيادة الرقمية العربية من أجل الحوكمة الرقمية الموثوقة .

3.المستقبل الرقمي العربي المستدام :

تضمن هذه الركيزة توافق التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الناشئة مع أهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل. ويشمل ذلك مع التركيز على الحد من البصمة البيئية وتحسين جودة الحياة والرفاه لكل الفئات من أجل تعزيز التنمية الشاملة وضمان ازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية.

• الاستراتيجية العربية المشتركة للأمن السيبراني

والتي قامت المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات باعدادها وقام مجلس وزراء الاتصالات بداية سنة 2024 بالتصديق عليها وهي اطار مرجعي يهدف الى بناء مجتمع عربي آمن-متكامل ومندمج في الاقتصاد الرقمي العالمي ومحقق للاكتفاء الذاتي في مجال الحلول والخبرات الداعمة للثقة الرقمية والحامية للفضاء السيبراني العربي

حزم عمل من أجل التنفيذ الفعال لرؤية الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني مع مراعاة مرونة مكونات الفضاء السيبراني العربي والسيادة الرقمية للدول الأعضاء

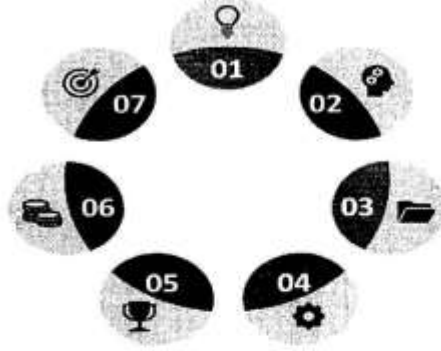


وأيضاً إستدامة الضوابط الأساسية المتعلقة بها.

حزمة العمل 7 : تطوير
إجراءات/ أطر قانونية
موحدة

حزمة العمل 6 : دعم البحث
والتطوير في الأمن السيبراني

حزمة العمل 5 : تعزيز نهج
الهياكل المؤسسية والإدارية



حزمة العمل 1 : تطوير
إطار موحّد لتقييم الأمن
السيبراني

حزمة العمل 2 : تعزيز
التدريب ورفع الوعي في مجال
الأمن السيبراني

حزمة العمل 3 : حزمة العمل 3 :
إنشاء وتطوير فريق إقليمي-عربي
للاستجابة لحوادث الأمن
السيبراني / الحوادث السيبرانية
حزمة العمل 4 : تعزيز
الامتثال للمعايير الدولية



(4) الشركاء المنفذون والداعمون:

تُعد خارطة الطريق هذه خارطة تنسيقية وتكاملية، تقوم على مبدأ تعزيز الشراكات وتفعيل التعاون المشترك، من خلال إشراك كافة الجهات العربية المعنية، إلى جانب المؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص، في تنفيذ ودعم مختلف مراحلها ومبادراتها.

قائمة من الشركاء المتوقعين لتنفيذ ودعم خارطة الطريق

المنظمات العربية المتخصصة

منظمات الأمم المتحدة (الإسكوا - اليونيسكو - ITU - UNDP)

الشبكة العربية للابداع والابتكار - دولة الامارات العربية المتحدة

المنظمة العربية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

منظمة العمل العربية

منظمة المدن العربية (المنتدى العربي للمدن الذكية - جائزة المدن العربية)

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

مصرف أبو ظبي الإسلامي - جمهورية مصر العربية

تحالف شركاء جامعة الدول العربية

المؤسسات الإقليمية ذات العلاقة

المؤسسات التمويلية (مثل الصناديق العربية والبنوك الإنمائية)

القطاع الخاص

منظمات المجتمع المدني / الاتحاد العربي للتطوع



(5) مصادر التمويل:

تتعدد الطرق والمصادر التمويلية التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ خارطة الطريق

المصادر المحتملة لتوفير التمويل لتنفيذ خارطة الطريق

- الميزانيات الحكومية: عبر تخصيص موارد مالية لتحقيق تحول رقمي مستدام.
- الصناديق السيادية: التي تستثمر في مشاريع البنية التحتية الرقمية والتقنيات الناشئة.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP): لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي المستدام والبنية التحتية اللازمة لهذا التحول.
- الصناديق العربية المشتركة: مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. أو انشاء صناديق متخصصة مثل صندوق عربي لدعم رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة
- التمويل الدولي والإقليمي: جذب صناديق الاستثمار والبنوك التنموية مثل البنك الإسلامي للتنمية.
- حاضنات ومسرعات الأعمال: التي تقدم دعماً مالياً ولوجستياً للشركات الرقمية الناشئة .
- التمويل الجماعي عبر المنصات الرقمية :لدعم الشركات الناشئة والمشاريع الرقمية. وجذب مؤسسات التمويل الجريء.
- تطبيقات الدفع الرقمي والعملات الرقمية والسندات الرقمية والصكوك التكنولوجية: كأدوات استثمارية لتمويل مشاريع التحول الرقمي المستدام.
- طرق تمويل أخرى.



(6) خطة العمل التنفيذية:

سترفق مع خارطة الطريق خطة عمل تنفيذية تشتمل على مجموعة من المبادرات والمشروعات ذات الأولوية، والتي تسهم في تحقيق رؤية وأهداف التحول الرقمي المستدام في المنطقة العربية. وفيما يلي نماذج من هذه المبادرات، مع الجهات المقترحة للتنفيذ والدعم:

نماذج مقترحة من المبادرات والمشروعات التي يمكن أن تشتملها خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق

المبادرات / المشروعات	جهات تنفيذية وداعمة مقترحة
تطوير الموقع الإلكتروني للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة لتبادل الخبرات والمعرفة، وقياس مدى التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.	إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي (الأمانة الفنية للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية)
دراسة جدوى لإطلاق عملة رقمية عربية موحدة كوسيلة للدفع داخل المنطقة العربية وخارجها	الحكومات والمصارف المركزية العربية المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال و المعلومات
تطوير وتفعيل المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي وتضمين رؤى أكثر عمقا وتركيزا على الاستدامة بالنسخ القادمة من المؤشر، وتضمين الحلول والتوصيات المطروحة بالمؤشر ضمن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة	الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي



تصور مبدئي حول "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030"

المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات	تفعيل إسهام مبادرة العاصمة الرقمية العربية في تعزيز التحول الرقمي المستدام
المنتدى العربي للمدن الذكية المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات	مؤشر المنتدى العربي للمدن الذكية وتفعيل اسهامها في تعزيز التحول الرقمي المستدام جائزة المدن العربية
الاليكسو	تعزيز الاستفادة من مؤشر أداء الذكاء الاصطناعي في تفعيل التوجه العربي نحو تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي
المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات	تعزيز مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة : ردم الفجوات الرقمية وتحقيق الاستدامة البيئية (برامج، تدريب، مشاريع،...)
كافة الأطراف المعنية منها: منظمة العمل العربية - مصرف أبو ظبي الإسلامي - المنتدى العربي للمدن الذكية	تنظيم برامج تنمية المهارات الرقمية العربية تواكب تطورات سوق العمل
الحكومات، المنظمات، القطاع الخاص	إطلاق مبادرات البنية التحتية الرقمية (G5، مراكز البيانات)
البرلمان العربي، المنظمات، البنوك المركزية	تحديث التشريعات والسياسات الوطنية الداعمة للاقتصاد الرقمي (قوانين، سياسات، استراتيجيات، تقارير)
الوزارات، شركات التقنية، القطاع الخاص	توسيع رقمنة الخدمات الحكومية العربية



تصور مبدئي حول "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 - 2030"

مبادرات دعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في المنطقة العربية	حاضنات الأعمال، المنظمات، القطاع الخاص
مبادرة الحاضنات الرقمية العربية للذكاء الاصطناعي	يقوم على المبادرة تحالف من: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا واتحاد الانترنت والاتصالات و المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال و المعلومات
مشروعات تعزيز الأمن السيبراني ودعم الاستثمارات في حماية البيانات	الهيئات الحكومية المختصة، القطاع الخاص (المجلس الوزاري للأمن السيبراني) مع المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال و المعلومات
مشروعات التوعية بالتحول الرقمي والاستدامة	تعزيز الشراكات مع كافة الأطراف المعنية في التكنولوجيا الرقمية



(7) آليات التنفيذ والمتابعة:

آليات التنفيذ:

- مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين: حيث تهدف هذه المجموعات الى تعزيز الوعي وتنمية المهارات الرقمية، تنسيق عملية تنفيذ السياسات والأهداف الرقمية المشتركة، وتعزيز وتيرة توحيد جهود التحول الرقمي المستدام في الدول العربية.
- آلية التكامل الرقمي العربي: توسيع عدد ونطاق المبادرات والمشروعات الرقمية المشتركة بين الدول لتعزيز التكامل الرقمي العربي، بما يشمل مختلف المجالات الرقمية المستدامة.
- آلية توحيد السياسات والتشريعات الرقمية: تطوير أطر قانونية وتشريعية موحدة على المستوى العربي، منها على سبيل المثال السياسة الموحدة للتجارة الإلكترونية، تطوير إطار قانوني موحد لضمان الامتثال للقوانين الرقمية الدولية.
- آلية الربط بين المنصات الرقمية العربية المتخصصة: الربط بين المنصات الرقمية الوطنية والإقليمية للخدمات الإلكترونية ولتبادل البيانات والخدمات الرقمية بين الحكومات العربية.
- آلية تبادل الخبرات الرقمية العربية: تبني المبادرات والبرامج التي من شأنها تسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول العربية في إطار التحول الرقمي المستدام.
- آلية التحفيز نحو التحول الرقمي المستدام: مثل تقديم حوافز استثمارية وتسهيلات قانونية للشركات التقنية الناشئة في المنطقة العربية. وتحفيز الابتكار والابداع وريادة الأعمال الرقمية، وإنشاء حاضنات أعمال ومسرّعات رقمية: تدعم الشركات الناشئة.



- **آلية تعزيز القدرات الرقمية العربية:** تطوير برامج تدريبية متخصصة / تنظيم ورش عمل إقليمية في مختلف المجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الابتكار وريادة الأعمال، الشمول المالي والأمن السيبراني، تحليل البيانات، تقنيات البلوك تشين، وغيرها.
- **آلية تنويع مصادر التمويل:** تعزيز تمويل متطلبات التحول الرقمي المستدام من مصادر متعددة مثل: التمويل الحكومي، الصناديق السيادية، صناديق الاستثمار، شركات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، الاستثمار الأجنبي، الشركات الدولية.
- **آلية القيم والمبادئ الأخلاقية:** تعزيز الالتزام بأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان انسجام التطبيقات الرقمية مع القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربية في الاستخدام المسؤول والمقبول للتقنيات التكنولوجية الناشئة والحديثة في المنطقة العربية.

آليات المتابعة والتقييم:

- وضع مؤشرات أداء رقمية عربية لقياس التحول الرقمي المستدام في الدول العربية.
- استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس مدى نجاح المؤسسات العربية في تحقيق الأهداف الرقمية المستدامة.
- تقييم مدى تحقيق الأهداف الرقمية المستدامة العربية بشكل سنوي. وإجراء دراسات تقييم دورية لتقييم تأثير التحول الرقمي المستدام على الاقتصاد والمجتمع.
- اعداد برامج تنمية وبناء المهارات الرقمية في المنطقة العربية
- مراجعة السياسات والاستراتيجيات الرقمية العربية وفقاً لنتائج متابعة الأداء الرقمي العربي، وإجراء التعديلات التصحيحية اللازمة، وتقديم المقترحات التطويرية.
- إصدار تقارير دورية حول التقدم المحرز والتحديات الرئيسية لتعزيز التحول الرقمي المستدام في الدول العربية، ونشرها بالتعاون مع المنظمات المعنية.



- التأكيد على ضرورة إدماج البعد الاجتماعي في جميع مراحل التحول الرقمي المستدام في الدول العربية، انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة وضمان الانتقال العادل.



(8) النتائج والتأثيرات المتوقعة:

من المتوقع بعد الانتهاء من تنفيذ خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق أن تكون هناك نتائج وتأثيرات إيجابية ملموسة على أرض الواقع بحلول 2030.

النتائج والتأثيرات المتوقعة لتنفيذ خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق بحلول 2030

- تحقيق تحول رقمي مستدام في المنطقة العربية، من شواهدة الأساسية سد الفجوة الرقمية وضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا للجميع.
- زيادة حجم الاقتصاد الرقمي العربي والمشاريع الناشئة في القطاع التكنولوجي، نتيجة لدعم الابتكار والريادة الرقمية، وتوفير بيئة تشريعية متكاملة، والتطبيق الفعال لسياسات ومعايير مشتركة.
- حماية البيانات وضمان الأمن السيبراني في المنطقة العربية، بما يتوافق مع السياسات الدولية.
- تغطية الإنترنت عالية السرعة لمعظم سكان المنطقة العربية، بما يشمل تقنيات الجيل الخامس (5G) وإنترنت الأشياء.
- التحسين الكبير في كفاءة العمل الحكومي وسرعة الاستجابة في تقديم الخدمات للمواطنين كنتيجة لرقمنة الخدمات الحكومية.
- تعزيز الرقمنة في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصناعة والصحة، بما يساهم في الرفع من كفاءة هذه القطاعات وثقلها الاقتصادي.
- التحول نحو الطاقة المتجددة من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.
- تحقيق تكامل رقمي عربي مستدام يساهم مساهمة حقيقية في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.
- زيادة جاذبية المنطقة العربية للاستثمارات الأجنبية في مجالات التكنولوجيا الرقمية، كنتيجة لتحسين ترتيب الدول العربية في مؤشرات الأمن السيبراني والجاهزية الرقمية.

مذكرة شارحة

بشأن

إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن

مذكرة شارحة
بشأن
إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن

عرض الموضوع:

تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (1345) بتاريخ 2025/6/3 من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية (مرفق)، تطلب خلالها إدراج موضوع بعنوان "إنشاء صندوق عربي للمساهمة في إعادة إعمار اليمن" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

The Permanent Mission
of The Republic of Yemen
to The League of
Arab States



الجمهورية العربية اليمنية
لدى
جامعة الدول العربية

التاريخ ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢٠

الرقم ١٣٤٥ / ١٢ / ٢٠٢٥

**تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب
تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)
الموقرة،،**

وبالإشارة الى مذكرتكم رقم 02/02/225 وتاريخ 21 مايو 2025، بشأن موافاة الامانة العامة
بالموضوعات المراد تضمينها بمشروع جدول اعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
المقرر عقدها خلال الفترة 31 أغسطس الى 3 سبتمبر 2025 .
تود المندوبية الدائمة الافادة بأن الجمهورية اليمنية ترغب بإضافة بند بعنوان " إنشاء
صندوق عربي للمساهمة في إعادة اعمار اليمن"، وستقوم المندوبية الدائمة بموافاتكم بالوثائق
الشارحة اللازمة لاحقاً .

**وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه
الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها ...**



هـــــ

مذكرة شارحة
بشأن
تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند
”ما يستجد من أعمال“

مذكرة شارحة

بشأن

تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال"

—

عرض الموضوع:

تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (730) بتاريخ 2025/7/20 من المندوبية الدائمة لمملكة البحرين، تطلب خلالها إدراج موضوع بعنوان "تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند ما يستجد من أعمال" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرفق بها مذكرة شارحة أعدتها حول هذا الموضوع (مرفق).

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.



مرفق

الرقم: ص/ب م ق/12/3/25/730

التاريخ: 2025/7/20

تهدي المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 02/02/225 بتاريخ 21 مايو 2025، بشأن طلب الأمانة العامة تزويدها بالمواضيع التي ترغب الدول الأعضاء في إدراجها على مشروع جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (116)، والمقرر عقدها خلال الفترة من 31 أغسطس إلى 3 سبتمبر 2025 بمقر الأمانة العامة.

تود المندوبية الدائمة أن ترفق طيه مقترح مملكة البحرين بعنوان "تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال" على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعاً بمشروع القرار والمذكرة الشارحة.

وتنتهز المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق تقديرها واحترامها...

إلى :



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

(أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

مذكرة شارحة مقدمة من مملكة البحرين بشأن

تطوير آلية إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال" على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: خلفية وأهمية الموضوع

إن انتظام العمل المؤسسي داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يستوجب وجود إطار إجرائي واضح وشفاف لإدراج الموضوعات على جدول الأعمال، بما يحقق توازناً دقيقاً بين حق الدول الأعضاء في طرح القضايا محل الاهتمام، وحق المجلس وبقية الدول الأعضاء في التدارس المسبق والتقييم الفني والسياسي للموضوعات المقترحة.

وقد شهدت الدورات السابقة تحديات حقيقية فيما يتعلق بإقرار جدول الأعمال وخاصة بند "ما يستجد من أعمال" تم فيها تقديم موضوعات في توقيات حرجة أو دون استيفاء متطلبات الدراسة أو دون المرور عبر التدرج المؤسسي المعتاد، مما استهلك وقتاً وجهداً كبيراً للتصديق على جدول الأعمال وأربك سير الجلسات وأدى إلى تحفظات إجرائية أثرت على فاعلية المناقشات.

ومن واقع التقييم الداخلي المتراكم، لتنفيذ الآلية الحالية لتنظيم إدراج بند ما يستجد من أعمال، فقد جاءت هذه المبادرة استجابة للتحديات المتكررة، ومحاولة لتفعيل إجراءات متوازنة تضمن المرونة دون الإخلال بالإجراءات المؤسسية، وتضبط استخدام بند "ما يستجد من أعمال" كأداة استثنائية لعرض الموضوعات الهامة والعاجلة التي لم يتسن عرضها ضمن المسار الطبيعي لإدراج الموضوعات، لا كمسار بديل عن العرض المؤسسي المنتظم.

ثانياً: الأساس القانوني

يستند هذا المقترح إلى:

1. النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما المواد (6، 7، 9، 16).
2. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في دورته العادية (112) على المستوى الوزاري، بشأن تنظيم إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال".
3. الممارسات التنظيمية المقارنة في المنظمات الإقليمية والدولية.

يقوم المقترح على خمسة محاور متكاملة:

المحور الأول: تنظيم إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال":

- لا يمس هذا المقترح بالقواعد والإجراءات المقررة في النظام الداخلي للمجلس بشأن إدراج الموضوعات على جدول الأعمال الاعتيادي، والتي تقتضي تقديم الطلبات قبل مدة لا تقل عن خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ بدء دور الانعقاد، من قبل الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة.
- وفي هذا السياق، يتم إعادة تنظيم مهل تقديم الطلبات الخاصة بإدراج موضوع ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، مع ربط كل فئة زمنية بشرط محدد للقبول، على النحو التالي:
 1. إذا تم تقديم الطلب خلال المدة من (45) يوماً إلى أكثر من (30) يوماً قبل دور الانعقاد، فلا يُدرج الموضوع إلا إذا لم تعترض عليه خمس دول أو أكثر.
 2. إذا تم تقديم الطلب خلال (30) يوماً أو أقل من تاريخ بدء دور الانعقاد، فلا يُدرج الموضوع إلا إذا لم تعترض عليه دولتان أو أكثر.
 3. في جميع الأحوال، لا يجوز عرض أي موضوع ضمن بند "ما يستجد من أعمال" على المجلس على المستوى الوزاري إذا لم يُعرض مسبقاً على الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين، ما لم يُتخذ القرار بالإجماع.
- تتضمن مسودة القرار المرفقة آلية تنظيم تسجيل اعتراضات الدول، بما يعزز وضوح التطبيق ويحفظ حقوق الأطراف كافة.

المحور الثاني: دور أمانة المجلس في فحص طلبات الإدراج على "بند ما يستجد من أعمال":

- تضطلع أمانة المجلس بدور فني أساسي في دعم المسار المؤسسي السليم لإدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، دون الإخلال بالحياد المؤسسي للأمانة، ويشمل هذا الدور ما يلي:
1. فحص مدى استيفاء لمعايير الإدراج العامة، بما في ذلك:
 - توفر مذكرة تفسيرية للموضوع.
 - دخول الموضوع ضمن نطاق اختصاص المجلس.
 - عدم وجود الموضوع ذاته أو موضوع مشابه قيد المناقشة في لجان أو مجالس وزارية أخرى.
 - عدم وجود نزاع قانوني أو تحكيمي بشأن الموضوع.
 - توافر الدراسات الفنية أو القانونية أو المالية اللازمة.

2. في حال عدم استيفاء الطلب للشروط، تتولى أمانة المجلس رده إلى الدولة/ الجهة مقدمة الطلب مرفقًا بملاحظات فنية توضح أوجه النقص.
3. في حال إصرار الدولة/ الجهة مقدمة الطلب على الإدراج رغم عدم الاستيفاء، يُعرض الموضوع وفق الإجراءات المعتمدة، مشفوعًا برأي فني من أمانة المجلس، ويُترك القرار للمستوى المختص.
4. في كل الأحوال يتم عرض نتائج الفحص وموقف الدولة/ الجهة مقدمة الطلب ضمن تقرير يقدم إلى اللجنة المختصة أو الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين، أو إلى اجتماع المجلس الوزاري عند الاقتضاء، بهدف دعم اتخاذ قرار مستنير من المجلس.

المحور الثالث: استثناء موضوعات الإشادة والتكريم من الشروط التنظيمية للإدراج على بند ما يستجد من أعمال

تُستثنى من متطلبات الإدراج على بند "ما يستجد من أعمال" تلك الموضوعات البروتوكولية التي لا يترتب عليها أية التزامات مالية أو قانونية على الدول الأعضاء، على سبيل المثال وليس الحصر: الإشادة باستضافة الاجتماعات، أو المحافل الرياضية، أو الإنجازات الرياضية، أو جهود التنمية.. إلخ. وتُعفى هذه الموضوعات من شروط الإدراج الإجرائية المقررة لهذا البند، باستثناء شرط العرض على الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين، الذي يظل شرطًا لازمًا لضمان التثبت المؤسسي من طبيعة الموضوع.

المحور الرابع: استحداث نموذج موحد لطلبات الإدراج ضمن بند "ما يستجد من أعمال"

تعزيزًا للشفافية التنظيمية، وضمانًا لتكامل المعلومات المقدمة في إطار طلبات إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، يُقترح اعتماد نموذج موحد لتقديم هذه الطلبات، بحيث تلتزم الدول أو الجهات مقدمة الطلب باستيفاء الحد الأدنى من البيانات الفنية اللازمة لتقييم الطلب. ويُراعى أن يتضمن النموذج، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الدولة/ الجهة مقدمة الطلب.
- عنوان الموضوع المطلوب إدراجه.
- مذكرة تفسيرية موجزة عن خلفية الموضوع ومبررات عرضه.
- تحديد طبيعة الموضوع (تشريعي - مالي - تنموي - غير ذلك).
- ما إذا كان الموضوع قد طُرح في دورات سابقة أو ضمن أعمال لجان أخرى.
- بيان مبررات الاستعجال.
- تحديد ما إذا كان الموضوع يترتب عليه التزامات مالية أو قانونية.
- تحديد ما إذا أُرقيت دراسة قانونية أو مالية أو فنية.
- صيغة مشروع القرار المقترح (إن وُجد).

وتتولى أمانة المجلس إعداد النموذج بصيغته التفصيلية، ومتابعة التحديث الدوري لمكوناته حسب مقتضيات الممارسة العملية.

المحور الخامس: تحديد سقف زمني لبند "ما يستجد من أعمال":

تعزيزاً لحسن إدارة الوقت داخل الاجتماعات الرسمية، يُقترح تحديد سقف زمني لمناقشة بند "ما يستجد من أعمال"، وذلك على النحو التالي:

1. ألا تتجاوز مدة مناقشة هذا البند ستين (60) دقيقة خلال الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين.
2. وألا تتجاوز ثلاثين (30) دقيقة خلال اجتماع المجلس على المستوى الوزاري.

وعند انقضاء السقف الزمني المحدد، يتولى رئيس الاجتماع طرح اقتراح بإنهاء المناقشة، مع اتخاذ قرار بشأن الإبقاء على الموضوع/الموضوعات محل النقاش أو حذفها، أو بتمديد المناقشة لمدة لا تتجاوز مدة مماثلة، وذلك بموافقة ممثلي الدول الأعضاء الحاضرين في الاجتماع.

رابعاً: الأثر المتوقع

1. رفع كفاءة إدارة الجلسات.
2. تقليص الوقت المستغرق والنقاش المطول حول الإدراج ضمن بند ما يستجد من أعمال.
3. تعزيز حوكمة الإجراءات المؤسسية داخل المجلس.
4. احترام حق الدول في العرض، دون الإضرار بحقوق باقي الدول والمجلس في البحث والدراسة الجماعية للموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ضمن "بند ما يستجد من أعمال".

خامساً: مشروع القرار

في ضوء محاور التطوير المشار إليها أعلاه، وبناء على الأسباب والمبررات التي تضمنتها هذه المذكرة، فقد تم إعداد مشروع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنظيم إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال". (مرفق)

سادساً: التوصية

إدراج الموضوع على جدول أعمال أعمال الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاعتماده.

تقرير وتوصيات

الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

(الأمانة العامة: 7-8/5/2025)



قطاع الشؤون القانونية
وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

**تقرير وتوصيات
الاجتماع الرابع عشر
للجنة الفنية للملكية الفكرية**

2025/5/8-7

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة



تقرير وتوصيات
الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية
7-8 مايو 2025
مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية خلال الفترة 7-8 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. (مرفق قائمة المشاركين).

افتتحت وزير مفوض/ د. مها بخيت - مدير إدارة الشؤون القانونية والمشرف على وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع بالترحيب بالسادة المشاركين في الاجتماع من مديري مكاتب الملكية الفكرية وممثلي الدول العربية والسيد/ هشام الفايد ممثلاً عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بقطاع البنية التحتية والمنصات بالمنظمة، موجهة الشكر لهم جميعاً على كل الجهود المبذولة والتي تعكس تطوراً ملحوظاً في شتى مجالات العمل في الملكية الفكرية في العديد من مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية، وخاصة استراتيجيات الدول العربية لدعم الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ووفقاً للبند الأول من جدول اعمال الاجتماع والمتضمن انتخاب رئيس للجنة الفنية للملكية الفكرية لمدة عامين وذلك بعد انتهاء فترة الرئاسة السابقة، تم اجراء انتخابات بعد الجلسة الافتتاحية للاجتماع وفقاً للوائح المعمول بها في جامعة الدول العربية في هذا الشأن، وقامت الدول الحاضرة بالتصويت (18 دولة)، وكانت الدول المرشحة لرئاسة اللجنة 4 دول هي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبعد التصويت تم اعلان نتيجة الانتخابات بفوز السيد/ سمير ثعالي - المدير العام للديوان الوطني الجزائري لحق المؤلف والحقوق المجاورة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية برئاسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية لمدة عامين.



تسلم السيد/ سمير ثعالبي رئاسة اللجنة، وتقدم بالشكر للسادة أعضاء اللجنة على ثقتهم باختياره لرئاسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية، كما وجه الشكر للأمانة العامة على الاعداد الجيد للاجتماع.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت إلى التوصيات التالية:



توصيات

الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

البند الثاني: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية:

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت أوصت اللجنة بالآتي:

- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة وأهم الأنشطة التي قامت بها في مجال الملكية الفكرية.

البند الثالث: إنشاء منصة السجل الإلكتروني العربي للملكية الفكرية:

اطلع أعضاء اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند إنشاء منصة للسجل الإلكتروني العربي للملكية الفكرية* والمقدم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (إدارة حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية بقطاع البنية التحتية والمنصات بالمنظمة)، ووفقاً لتوصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة تم دعوة السيد / هشام الفايد ممثلاً عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية رئيس قسم الإنجاز والدعم العالمي بقطاع البنية التحتية والمنصات بالمنظمة لحضور الاجتماع الرابع عشر لاستعراض المشروع على السادة أعضاء اللجنة، وتم استعراض عرض تقديمي مفصل من السيد ممثل المنظمة، وأفاد بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية اطلقت منصة السجل الإلكتروني لعدد من دول آسيا (مجموعة ASIAN)، وترغب المنظمة بتطبيق نفس المشروع على مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية بهدف خلق بوابة موحدة لقواعد بيانات الملكية الفكرية بالدول العربية وقاعدة بيانات موحدة تتيح للمستخدمين المهتمين بمجال الملكية الفكرية والمراكز البحثية بالدخول على هذا المنصة والاطلاع على هذه البيانات التي يتم تحديثها باستمرار من قبل مكاتب الملكية الفكرية مما يساهم في تعزيز الاستثمارات في الدولة بعد معرفة موقف حماية الملكية الفكرية بها. يمثل دعماً للاستثمار في الدولة وكذلك دعم الابتكار والتخطيط، وستدعم هذه المنصة اللغة العربية واللغات السائدة، ولقى المشروع تفاعلاً كبيراً من السادة أعضاء اللجنة، وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:



- تقديم الشكر إلى السيد/ هشام الفايد ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الإيضاحات التي قدمها إلى السادة أعضاء اللجنة، وسيتم إنشاء منصة السجل الإلكتروني العربي للملكية الفكرية تحت مظلة جامعة الدول العربية، والعمل على توقيع اتفاقية مع جامعة الدول العربية والتنسيق معها في هذا الشأن.

البند الرابع: عقد الاجتماع السابع للجان الفرعية للجنة الفنية للملكية الفكرية (اللجنة الفرعية للملكية الصناعية واللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة):

بعد اعتماد جدول أعمال اللجان الفرعية للجنة الفنية للملكية الفكرية - اللجنة الفرعية للملكية الصناعية، واللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، عقدت اللجنة الفرعية للملكية الصناعية اجتماعها السابع بتاريخ 7 مايو 2025، وعقدت اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة اجتماعها السابع بتاريخ 7 مايو 2025، وذلك برئاسة السيد/ سمير ثعالبي وبأشرت اللجان الفرعية مناقشة بنودها والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات اجتماعها السادس (مرفق تقرير وتوصيات الاجتماع السابع للجان الفرعية للجنة الفنية للملكية الفكرية).

البند السادس: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية: تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الخامس عشر، على أن يكون في الربع الأخير من شهر أغسطس 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية

السيد/ سمير ثعالبي

المدير العام للديوان الوطني لحق المؤلف

والحقوق المجاورة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزير مفوض

د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية

ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية



تقرير وتوصيات
الاجتماع السابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية
7-8 مايو 2025
مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع السابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية خلال الفترة 7-8 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الآتية: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. (مرفق قائمة المشاركين).

ترأس الاجتماع السيد/ سمير ثعالبي - المدير العام للديوان الوطني الجزائري لحق المؤلف والحقوق المجاورة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة اللجنة الفرعية للملكية الصناعية موجه الشكر للسادة أعضاء اللجنة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت اللجنة إلى التوصيات الآتية:



البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية:
اطلعت اللجنة على وثائق البند والتقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- 1- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية وأهم الأنشطة التي قامت بها في مجال الملكية الصناعية.
- 2- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة المتعلق ببند مقترح دولة الامارات العربية المتحدة بشأن وضع دليل استرشادي للدول في مجال الفحص الفني للعلامات التجارية، وإجراءات تنفيذ هذه التوصية، وبعد المناقشات اوصت اللجنة بالآتي:
- إرجاء مناقشة هذا البند الى الاجتماع القادم للجنة في وجود المختص بهذا الموضوع من دولة الامارات العربية المتحدة.
- 3- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة المتعلق ببند * تفعيل توصيات لقاء الجزائر 2023 حول إطلاق المنظمة العالمية للملكية الفكرية شبكة دعم مراكز التكنولوجيا والابتكار بالدول العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية، والذي عقد بالتعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعهد الجزائري للملكية الصناعية وجامعة الدول العربية في عام 2023، وبعد المناقشات اوصت اللجنة بالآتي:
- الطلب من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) الاستمرار في التنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية للوقوف على آخر المستجدات في هذا الشأن.
- 4- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة المتعلق ببند* تفعيل وتجسيد قاعدة البيانات حول الملكية الصناعية للدول العربية التي أعدها المعهد الجزائري للملكية الصناعية، بعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:
- دعم المقترح المقدم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول انشاء منصة السجل الالكتروني العربي للملكية الفكرية، وبناءً على تقارب اهداف هذا المشروع مع مشروع التطبيق الالكتروني الذي أعده المعهد الجزائري للملكية الصناعية، فسيتم الاكتفاء بمشروع المنظمة لتفادي التكرار والازدواجية.

البند الثالث: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن للجنة الفرعية للملكية الصناعية:



تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن، على أن يكون في منتصف الربع الأخير من شهر أغسطس 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض

د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية

السيد/ سمير ثعالبي

المدير العام للديوان الوطني

لحق المؤلف والحقوق المجاورة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



تقرير وتوصيات

الاجتماع السابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

7-8 مايو 2025

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع السابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة خلال الفترة 7-8 مايو 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. (مرفق قائمة المشاركين).

ترأس الاجتماع السيد/ سمير ثعالبي - المدير العام للديوان الوطني الجزائري لحق المؤلف والحقوق المجاورة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موجه الشكر للسادة أعضاء اللجنة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات السادس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

أطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته وأهم الأنشطة التي قامت بها، وفقاً للمناقشات أوصت اللجنة بالآتي:



- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة حول البند الخاص بإعداد دراسة حول واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية، وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:
- تقديم الشكر الى فريق اعداد الدراسة من كل من الجمهورية التونسية - جمهورية العراق - المملكة المغربية - الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) على انجاز هذه الدراسة، والطلب من الأمانة العامة تعميمها للاستفادة منها.

البند الثاني: عقد ندوة موسعة بشأن التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية وسبل مواجهتها:

- اطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول هذا البند وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:
- ان يتم الاعداد لعقد هذه الندوة في الربع الأخير من عام 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

البند الرابع: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الثامن للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن، على أن يكون في الربع الأخير من شهر أغسطس 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة
السيد / سمير نعالبي

المدير العام للديوان الوطني
لحق المؤلف والحقوق المجاورة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزير مفوض
د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية
ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية